الأمم المتحدة

A/71/330

الجمعية العامة

Distr.: General
12 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٥٢ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

تقرير الأمين العام

موجز

قُدِّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٩٢/٧٠، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في دورته الحادية والسبعين، تقريرا بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الشفافية والمساءلة والتمثيل الجغرافي ومشاركة الجنسين، والخبرات الفنية والكفاءة فيما يتعلق بجميع البعثات السياسية الخاصة. كما شجعت الجمعية الأمين العام، في هذا الصدد، على أن يضمّن تقريره معلومات مفصلة هامة عن هذه المسائل.

* A/71/150.

080916 070916 16-14042X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - ظلت البعثات السياسية الخاصة تحتل مكانها في صدارة استجابات الأمم المتحدة للتدهور المستمر في سياق الأمن العالمي على مدى الاثني عشر شهرا الماضية. ففي بلدان مثل أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن، ظلت هذه البعثات تؤدي دورا نشطا في منع نشوب النزاعات، والجمع بين الأطراف على طاولة المفاوضات، وتسهيل اتفاقات السلام، ودعم المبادرات المحلية وعمليات التحول السياسية المعقدة للحفاظ على السلام. ففي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وفي وسط أفريقيا، وفي الشرق الأوسط، وفي آسيا الوسطى، وفي منطقة البحيرات الكبرى، تعمل البعثات السياسية الخاصة ذات الولايات الإقليمية جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتحديد مؤشرات الإنذار المبكر بنشوب الأزمات وبناء استجابة جماعية للحيلولة دون تفاقمها.

٢ - وفي عام ٢٠١٦، ظلت البيئة التي تعمل فيها البعثات السياسية الخاصة تزداد تعقيدا. والآن، أصبح الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وانتشار الأسلحة، وتصاعد التوترات الطائفية، والتدهور البيئي، وتفتت هياكل السلطة، وهشاشة المؤسسات من السمات المشتركة في العديد من البلدان التي يجري نشرها فيها. ومع ازدياد تعقيد التحديات التي تواجهها هذه البعثات، ازداد أيضا تعقيد ولاياتها وتصميمها المؤسسي. وأصبح تنوع وظائف البعثات وهياكلها ملمحا من أهم ملامحها اليوم. ويمكن أن تتراوح هذه البعثات بين المكاتب الصغيرة للمبعوثين الخاصين الذين يقومون بولاية للمساعي الحميدة، والمكاتب الإقليمية ذات المهام الوقائية المتمثلة في أفرقة المراقبة والأفرقة واللجان التي تشرف على أنظمة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، والبعثات الميدانية التي تضطلع بولايات متخصصة مثل مراقبة الانتخابات، والعمليات المركبة المتعددة الأبعاد ذات الولايات الشاملة لدعم عمليات التحول الهشة والحفاظ على السلام.

٣ - واليوم، أصبح الوعي بأهداف البعثات السياسية الخاصة وأدوارها ومهامها أعظم مما كان عليه في أي وقت مضى، وأصبحت المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء في مناقشات اللجنة الرابعة حول البعثات، فضلا عن التفاعلات المنتظمة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، من بين العوامل المهمة في تعزيز هذا الوعي. وكانت البعثات محورا مركزيا لاستعراضات السياسات المتعددة التي جرت على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، وبخاصة تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446)، وتقرير المتابعة الذي قدمته عن ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام“ (A/70/357-S/2015/682)، والقراران

الصادران عن الجمعية العامة (القرار ٧٠/٢٦٢) ومجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) بشأن الحفاظ على السلام. وتلتزم منظومة الأمم المتحدة التزاما جماعيا بتنفيذ هذه الخطة الإصلاحية التي تتطلع إلى المستقبل، ويوفر هذا التقرير معلومات عن جوانب من هذا العمل.

٤ - وهذا التقرير، وهو الرابع الذي أقدمه إلى الجمعية العامة بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، يغطي التطورات خلال الفترة ما بين ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ و ١ آب/أغسطس ٢٠١٦. ويركز الفرع الثاني على التطورات الرئيسية. ويقدم الفرع الثالث معلومات مفصلة عن الحوار التفاعلي مع الدول الأعضاء الذي أُجري في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦، وتبادل الآراء القيِّم بشأن دور المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. ويتناول الفرع الرابع مختلف مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك المجالات المتصلة بمتابعة استعراضات السلام والأمن الرئيسية الثلاثة التي جرت داخل المنظمة على مدى العامين الماضيين. ويتضمن الفرع الأخير بعض الملاحظات بشأن سبل المضي قدما.

ثانيا - التطورات الرئيسية

٥ - كان واحد من أهم التطورات يتمثل في الالتزام التاريخي الذي أعلنته حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بإنهاء النزاع الذي استمر لأكثر من خمسة عقود في ذلك البلد. ففي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وبعد أربع سنوات من المفاوضات في هافانا، وقعت الحكومة والجيش الشعبي اتفاقا لوقف إطلاق النار وتخلي الطّرفين نهائيا عن الأعمال العدائية وعن اللجوء إلى السلاح. وكان لي شرف حضور مراسم التوقيع في هافانا، حيث كررت تأكيد التزام الأمم المتحدة بأنها لن تدخر جهدا في دعم الحكومة والجيش الشعبي لترجمة عملية التفاوض الرائعة إلى تنفيذ نموذجي لالتزامات السلام.

٦ - وتوقعا للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي، بدأت الأمم المتحدة بالفعل عملها استعدادا للاضطلاع بدور مساند ممكن. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وجهت حكومة كولومبيا، استنادا إلى بيان مشترك مع الجيش الشعبي، رسالتين متطابقتين إلي وإلى رئيس مجلس الأمن، تطلب فيهما إنشاء بعثة سياسية خاصة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة إلقاء السلاح والتحقق منه، ولتكون بمثابة العنصر الدولي في الآلية الثلاثية لرصد اتفاق الحكومة والجيش الشعبي على وقف إطلاق النار وتخلي الطّرفين نهائيا عن الأعمال العدائية وعن اللجوء إلى السلاح والتحقق منه (S/2016/53). وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أنشأ مجلس الأمن بعثة سياسية من المراقبين الدوليين غير المسلحين، هي بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا،

للاضطلاع بالمهام التي حددها الطرفان في البيان المشترك. وطلب المجلس، في قراره ٢٢٦١ (٢٠١٦) أن أشرع على الفور في الأعمال التحضيرية، بما في ذلك على أرض الواقع، ووافق على ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا، تبدأ عقب توقيع اتفاق السلام. وتواصلت الجهود في هافانا لاختتام عملية السلام، وفي كولومبيا للإعداد لبدء وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح.

٧ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، طلب مجلس الأمن أن أمضي قدما في تنفيذ دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة الساحل في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد سبق قرار المجلس استعراض استراتيجي أجراه مكتب المبعوثة الخاصة لمنطقة الساحل في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في نيويورك وفي المنطقة، أي في باماكو وداكار ونواكشوط، لتقييم التقدم المحرز وتحليل التحديات والفرص الحالية في تسهيل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قدمت نتائج هذا الاستعراض الاستراتيجي، وأبلغت المجلس اعتزامي تنفيذ توصياته، بما في ذلك مبادرة مكتب المبعوثة الخاصة لمنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وبالإضافة إلى الإذن بالدمج، شجع المجلس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، ومواصلة العمل بشكل وثيق مع دول المنطقة، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل مواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل، فضلا عن معالجة أسبابها الجذرية.

٨ - أما بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، التي بدأت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عملياتها لرصد العملية الانتخابية في البلد والإبلاغ عنها، فقد أنجزت ولايتها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بعد مراقبتها للانتخابات التشريعية والبلدية (٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥)، والانتخابات الرئاسية (٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥)، وانتخابات مجلس الشيوخ (٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥)، وانتخابات القيادات المحلية والبلدية (٢٤ آب/أغسطس). واختتمت البعثة عملياتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٩ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أيد فيه خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ بين الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وكما هو منصوص عليه في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تم إنهاء جميع أحكام القرارات السابقة المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية.

وفي نفس اليوم، بدأ سريان جميع أحكام المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويتعين الآن على جميع الدول الامتثال لأحكام الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٥ والأحكام الواردة في الفقرتين ٦ (أ) إلى (و) من المرفق باء للمدة المنصوص عليها فيه، كما أنها مدعوة إلى الامتثال لأحكام الفقرتين ٣ و ٧ من المرفق باء. وتشمل تلك الأحكام ما يتعلق بنقل المواد المتصلة بالأسلحة النووية، التي ستطبق لمدة تصل إلى ١٠ سنوات، وما يتعلق بنقل المواد المتصلة بالقذائف والتدابير المالية، بما في ذلك تجميد الأصول، التي سيتم تطبيقها لمدة تصل إلى ٨ سنوات، وما يتعلق بنقل المواد المتصلة بالأسلحة وحظر السفر، التي سيتم تطبيقها لمدة تصل إلى ٥ سنوات. وطلب المجلس، في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وفي مذكرة من رئيسه مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/44)، أن أقدم تقريرا عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، مشفوعا بالنتائج والتوصيات، كل ستة أشهر. وقد قدمت تقريري الأول إلى المجلس في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/589). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، سيتم إنهاء العمل بجميع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، شريطة ألا يُعاد العمل بأحكام قرارات مجلس الأمن السابقة في حال عدم الامتثال بشكل ملحوظ لخطة العمل الشاملة المشتركة، ويكون المجلس قد اختتم بذلك نظره في المسألة النووية الإيرانية.

١٠ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي قرر فيه إخضاع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية)، المعروف أيضا باسم داعش، لتدابير الجزاءات المتمثلة في تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة. وأعاد المجلس أيضا تسمية اللجنة لتصبح لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس إليَّ، في نفس القرار، إضافة ما لا يزيد عن خبيرين اثنين إلى فريق رصد الجزاءات والدعم التحليلي، وتوفير موارد الدعم الإداري والتحليلي الإضافية اللازمة لزيادة إمكاناته وتعزيز قدرته على تحليل أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في مجالات التمويل ونشر الفكر المتشدد والتجنيد، فضلا عن دعم الأمانة العامة للجنة فيما تضطلع به من أنشطة إضافية نتيجة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أوعز المجلس إلى الأمانة العامة أن تقوم، بمساعدة من فريق الرصد، بتطوير وتعهد نموذج البيانات الذي اعتمدته اللجنة، وذلك بهدف إتمامه بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إليَّ توفير موارد إضافية في هذا الصدد.

١١ - وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) ردا على التجربة النووية الرابعة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وتكرار إطلاقها لقذائف تسيارية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ووسَّع القرار بشكل كبير تدابير الجزاءات القائمة، كما أنشأ تدابير جديدة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأدرج القرار ١٦ من الكيانات والأفراد الإضافيين في قوائم حظر السفر و/أو تجميد الأصول، في حين تم إخضاع ٣١ سفينة مملوكة لكيانات مدرجة في القوائم في المرفق الثالث من القرار نفسه لتجميد الأصول. وطلب المجلس إلى جميع الدول إلى أن تقدم، في غضون تسعين يوما، تقريرا عن التدابير الملموسة التي اتخذتها من أجل التنفيذ الفعلي لأحكام هذا القرار.

١٢ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قرر مجلس الأمن، في قراره ٢٢٨٣ (٢٠١٦)، إلغاء التدابير المتعلقة بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة وبالسفر والتدابير المالية فيما يتعلق بكوت ديفوار. وقرر المجلس أيضا حل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥).

١٣ - وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦، قرر مجلس الأمن، في قراره ٢٢٨٨ (٢٠١٦)، إنهاء التدابير المتعلقة بالأسلحة المتبقية فيما يتعلق بليبريا. وقرر المجلس أيضا حل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) وفريق الخبراء المنشأ بموجب نفس القرار.

١٤ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أذن مجلس الأمن، في قراره ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، لفترة مدتها ١٢ شهرا، في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي، بتفتيش السفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها والتي يكون لدى الدول الأعضاء أسباب معقولة للاعتقاد بأنها تحمل أسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة إلى ليبيا أو منها في انتهاك لحظر الأسلحة. وفي القرار نفسه، طلب المجلس أن أقدم تقريرا عن التهديد الذي يشكله في ليبيا والبلدان المجاورة المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين جندهم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيمُ القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، أو الذين انضموا إليهما. وقُدم التقرير في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/627).

ثالثا - الحوار التفاعلي مع الدول الأعضاء

١٥ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٩٢/٧٠، أن أعقد بانتظام جلسات تحاور جامعة حول مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وشجعت الأمانة العامة على الاتصال بالدول الأعضاء قبل عقد تلك الجلسات بغية كفالة مشاركتها على نطاق

واسع وبصورة هادفة. وبعد مشاورات وثيقة مع مكتب اللجنة الرابعة، نظمت إدارة الشؤون السياسية حوارا تفاعليا لمناقشة دور المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في مجالات منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. وأُجري الحوار في ٢ أيار/ مايو ٢٠١٦.

١٦ - وأشار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في كلمته الافتتاحية، إلى أن المكاتب الإقليمية مجال محدد من المجالات التي تركزت عليها استعراضات السلام والأمن، وهو ما يؤكد مجددا دورها الوقائي الأساسي كمواقع متقدمة للمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والتعاون مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وسلط الضوء على عدد من الحالات الأخيرة لمشاركات المكاتب الإقليمية الناجحة في مساعدة الدول الأعضاء في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وبناء على السجل التاريخي لثلاثة من مكاتب الأمم المتحدة - في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وفي أفريقيا الوسطى، وفي آسيا الوسطى - شارك الحاضرين سبعة من الدروس المستخلصة: (أ) تعمل المكاتب الإقليمية على أساس من القبول الوطني؛ (ب) تؤدي المكاتب الإقليمية دورا بالغ الأهمية في منع تصاعد الأزمات، وفي تجنب العنف، وفي بناء علاقات عمل مستمرة مع الجهات المحلية والإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة؛ (ج) كانت المكاتب الإقليمية واحدة من أبرز مظاهر الجهد الشامل والمستدام الذي بذلته الأمم المتحدة على مدى العقد الماضي لتعزيز شراكاتها الإقليمية؛ (د) تؤدي المكاتب الإقليمية دورا رئيسيا في بناء قدرات الدول الأعضاء، فضلا عن قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في المجالات ذات الصلة بمنع نشوب النزاعات والوساطة؛ (هـ) تسهم المكاتب الإقليمية، بناء على الولايات المُسندة إليها، مساهمة رئيسية في مساعدة الأعضاء على التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار في المخدرات وغيره من أشكال الاتجار غير المشروع، فضلا عن التهديدات والتحديات الأخرى العابرة للحدود؛ (و) توفر المكاتب الإقليمية ساحة لتوثيق التنسيق مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، وبخاصة الأفرقة القطرية، والبعثات السياسية الخاصة الأخرى، وعمليات حفظ السلام، بما يكفل بالتالي زيادة تماسك استجابة الأمم المتحدة وشمولها لكافة مكونات المنظومة؛ (ز) كانت المكاتب الإقليمية واحدة من أكثر الاستثمارات فعالية من حيث التكلفة التي يمكن توظيفها في مجال منع نشوب النزاعات، حيث تتراوح ميزانياتها السنوية بين ثلاثة ملايين وعشرة ملايين دولار.

١٧ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أخذت عدة دول أعضاء الكلمة حيث تناولت عددا من الموضوعات الرئيسية ذات الصلة بالبعثات السياسية الخاصة. وشدد غالبية المتكلمين على الأولوية التي يولونها لمنع نشوب النزاعات، ودعوا لمضاعفة الجهود المبذولة في هذا المجال

كمسألة ملحة، وذلك تمشيا مع التوصيات الواردة في مختلف استعراضات السلام والأمن التي جرت على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية. وأبرزت الدول الأعضاء أيضا الدور الذي يتسم بالمصداقية والاتزان الذي تقوم به المكاتب الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات، مشيرة إلى أنها قد أثبتت أنها وسيلة فعالة لدعم أشكال المشاركة الوقائية في مناطقها. وقدمت إحدى الدول الأعضاء التي تلقت الدعم من المكتب الإقليمي في سياق وقائي وصفا تفصيليا لكيفية عمل هذه المكاتب بشكل وثيق مع السلطات الوطنية لإيجاد حلول شاملة للأزمات الناشئة. وفي هذا السياق، أيد عدد من المتكلمين التوصية التي قدمها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بالتوسع في شبكة المكاتب الإقليمية الجديدة حسب الاقتضاء.

١٨ - ورحبت الدول الأعضاء بمبدأ عمل المكاتب الإقليمية بشكل كامل على أساس من القبول الوطني، مما يسمح لها بالعمل جنبا إلى جنب مع السلطات الوطنية في الاضطلاع بولاياتها. كما أشادت بالتعاون الوثيق بين هذه المكاتب والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ ولايتها.

١٩ - وأشار عدد من الدول الأعضاء إلى قرارات مماثلة صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام، وشددوا على الدور الهام الذي تقوم به البعثات السياسية الخاصة في الحفاظ على السلام. وأشاروا إلى أن القرارات كانت تهدف إلى تحويل النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء السلام والأمن من رد الفعل إلى تبني موقف وقائي، مشددين على أن ذلك كان أيضا الأساس المنطقي للعديد من البعثات، وبخاصة المكاتب الإقليمية. ودعوا المنظمة إلى العمل من أجل الحد من التجزؤ، على النحو الذي توصى به القرارات، وكفالة تماسك استجابة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام.

٢٠ - وأبرز العديد من المشاركين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كأولوية للمضي قدما، وكخطوة أساسية في ضمان تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور فعال في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. وأشار بعض الدول الأعضاء إلى النتائج التي انتهت إليها الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي تضمنت توصيات محددة بشأن عمليات حفظ السلام، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة.

٢١ - وأبرز العديد من الدول الأعضاء فعالية المكاتب الإقليمية من حيث التكلفة، مشيرين إلى أنه بمقدورها تحقيق نتائج ملموسة في منع نشوب النزاعات في حين تعمل بميزانيات تشغيلية متواضعة نسبيا. كما طرح عدد من الدول الأعضاء أسئلة تتعلق بترتيبات

تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها، ودعا كثيرون منهم الجمعية العامة إلى اعتماد التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذا الصدد.

٢٢ - ورحبت الدول الأعضاء بتنظيم حوار تفاعلي حول مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وأشارت إلى أن هذه التبادلات للآراء بين الأمانة العامة والأعضاء ينبغي أن تكون منتظمة وممنهجة، بما يعزز التعاون والتفاهم المشترك.

رابعا - مسائل السياسات العامة الرئيسية المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام

٢٣ - منذ صدور تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتقرير المتابعة الذي قدمته، استمر الإلحاح والزخم من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع الانتكاس والارتداد إلى حالات النزاع العنيف. وعلى مدى العام الماضي، اتخذت عددا من الخطوات لتحويل هذه الرؤية للأمم المتحدة إلى واقع.

٢٤ - وكما اقترح الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، عملت على تعزيز قدرات الأمم المتحدة على تحليل النزاعات والإنذار المبكر والتخطيط. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت قدرة جديدة للتحليل والتخطيط في مكتبي التنفيذي، وهو ما يلعب دورا حاسما في إجراء تحليلات مبكرة ومتكاملة بدرجة أكبر على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في المناطق التي تُنشر فيها البعثات السياسية الخاصة. وقد وفرت مبادرة حقوق الإنسان أولا إطارا متماسكا وقويا للاستجابة المتكاملة والمبكرة في الحالات التي تنطوي على خطر وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويجري استعراض وصقل المنهجيات الداخلية لتحليل النزاعات لتحسين الاستجابة للمطالب التشغيلية لمنع نشوب النزاعات. ولا تقتصر هذه الإجراءات على المقر. فعلى الصعيد الميداني، تعمل المنظمة على تعزيز القدرات التحليلية لمختلف البعثات. وأرحب بوجه خاص بما قررته الجمعية العامة فيما يتعلق بتعزيز القدرات التحليلية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٢٥ - وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، قدمت إلى الجمعية العامة اقتراحا مفصلا حول سبل تنشيط عمل المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة (انظر A/70/745). وكان اقتراحي يهدف، على وجه الخصوص، إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة الأساسية في هذا المجال، في إطار إدارة الشؤون السياسية، وتعزيز عملها في خمسة مجالات رئيسية: (أ) تعزيز

التحليل السياسي في المجالات المتصلة بمنع نشوب النزاعات والوساطة؛ (ب) تعزيز القدرة على معالجة الديناميات الإقليمية ودون الإقليمية؛ (ج) توثيق وزيادة التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة؛ (د) تحسين القدرة على ترجمة معلومات الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة، بسبل منها توسيع نطاق القدرات القابلة للنشر والقدرات الميدانية دعما للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ (هـ) تعزيز الخبرة التقنية في المجالات الأساسية المتصلة بمنع نشوب النزاعات والوساطة، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد أيدت الجمعية العامة جوانب من اقتراحي، وسأواصل الإلحاح على مواصلة تعزيز القدرات الأساسية للأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك في سياق الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢٦ - وجاء اتخاذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) ليعطي زخما جديدا لخطة منع نشوب النزاعات في جميع أنحاء المنظمة. وفي هذين القرارين، يُعرَّف ''الحفاظ على السلام'' باعتباره ''هدفاً وعملية لصياغة رؤية مشتركة للمجتمع، تكفل أخذ احتياجات جميع شرائح السكان بعين الاعتبار، وهو ما يشمل الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها''. ويلغي هذا التعريف التمييز بين بناء السلام بعد انتهاء النزاع والأشكال الأخرى لمنع نشوب النزاعات، مع التسليم بأنها أنشطة متماثلة في جوهرها وتعتمد على مجموعة مشتركة من الأدوات. ويشمل الحفاظ على السلام جميع الجهود الرامية إلى ''معالجة الأسباب الجذرية، ومساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال العدائية، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، والمضي قدماً صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية''. ويستفيد القراران أيضا من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويؤكدا على الطبيعة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تنفيذ الخطة القضاء على تجزؤ الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

٢٧ - ويحتل الحفاظ على السلام مكانه في صميم عمل البعثات السياسية الخاصة. فمن البعثات المنتشرة في أوضاع وقائية، مثل المكاتب الإقليمية، إلى البعثات التي تعمل لإيجاد حل سلمي لنزاع عنيف، مثل المبعوثين الخاصين للجمهورية العربية السورية واليمن، إلى البعثات التي تنتشر لدعم عمليات الانتقال السياسية الهشة، مثل بعثاتنا في أفغانستان والعراق والصومال، يمثل صنع السلام والحفاظ عليه قاسما مشتركا. وبشكل أكثر تحديدا، تشارك البعثات السياسية الخاصة، أو كانت تشارك، بشكل مباشر في أربع من البلدان الستة المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام: وهي بوروندي وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو. وفي

حالة سيراليون، أنجز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ولايته بنجاح في آذار/مارس ٢٠١٤.

٢٨ - وإنني أرحب بالقرارين المتعلقين بهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، اللذين يقران بالدور الحاسم الذي تضطلع به البعثات السياسية الخاصة في هذا المجال. ويوضح القراران أيضا تطلعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي بها مواصلة تكييف مهام بعثاتنا في الميدان. وعلى وجه التحديد، سأظل ملتزما بضمان مراعاة التحليل الاستراتيجي الذي تستند إليه توصياتي المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن تصميم البعثات واستعراضها وخفضها تدريجيا للمنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام. وستظل مسألة التمويل اللازم لتنفيذ مختلف ولايات بناء السلام المُسندة للبعثات، وبخاصة للأغراض البرنامجية في المجالات المتصلة ببناء المؤسسات، مسألة رئيسية.

الشراكات الإقليمية

٢٩ - يُعد التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمرا بالغ الأهمية لنجاح مشاركة الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. ولا تزال البعثات السياسية الخاصة تحتل مكانها في صدارة هذا التعاون، وتعمل بشكل وثيق مع نظرائها في المناطق. وفي كثير من الحالات، يشكل التعاون مع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية جزءا أساسيا من ولايات البعثات. فمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على سبيل المثال، مُكلف بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية أو الشركاء الرئيسيين، ومساعدتهم في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وبالمثل، فإن بعثة الأمم المتحدة المنشأة حديثا في كولومبيا، مُكلفة بالعمل جنبا إلى جنب مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٠ - ويجري التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية في المقر وفي الميدان على حد سواء. وتسهم شبكة مكاتب الاتصال التي أقامتها الأمانة العامة مع الشركاء الإقليميين، مثل الاتحاد الأفريقي (في أديس أبابا)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (في غابورون)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (في جاكرتا)، والاتحاد الأوروبي (في بروكسل)، في تعزيز ذلك التعاون بشكل يومي. ومع وجود العديد من الشركاء الإقليميين، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وقعت الأمانة العامة اتفاقيات تعاون تحدد المجالات الرئيسية للتعاون وآليات تبادل الآراء بصورة منتظمة. ومن خلال هذه الشراكات، تتفاعل الأمم المتحدة مع نظيراتها الإقليمية ودون الإقليمية على جميع المستويات، من رسائلي الموجهة إلى رؤساء المنظمات الإقليمية إلى الحوارات فيما بين المكاتب. وكانت المعتكفات المنتظمة التي قمت بتنظيمها مع رؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية توفر محفلا هاما لتقييم وتبادل الخبرات.

٣١ - وتنشط الشراكات الإقليمية في الميدان أيضا. فعلى سبيل المثال، يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز قدراتها في مجالي الوساطة والإنذار المبكر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عقد المكتب والجماعة جلسة عمل مشتركة لتقييم التهديدات والتطورات التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية، وتحديد مجالات الأنشطة والبرامج المشتركة. وبالمثل، يعمل المكتب بشكل وثيق مع الجماعة من أجل اعتماد خطة عمل إقليمية جديدة بشأن المرأة والسلام والأمن. ويتعاون مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى بشكل منتظم مع منظمة شنغهاي للتعاون، وشارك في مؤتمر القمة الخامس عشر للمنظمة المعقود في طشقند في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي وسط أفريقيا، يواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا العمل معا بشأن كل من القضايا الخاصة بكل بلد، مثل جهود الوساطة الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومعالجة التحديات العابرة للحدود التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك التهديد الذي تمثله جماعات مثل بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة. ووقع المكتب والجماعة مؤخرا اتفاقية إطارية للتعاون، تضع منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام في صميم الدعم الذي يقدمه المكتب للجماعة. وفي الصومال، تظل الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تشكل حجر الأساس الذي يقوم عليه الدعم الدولي لعملية مركبة لبناء السلام وبناء الدولة في ذلك البلد.

٣٢ - ويظل الاتحاد الأفريقي شريكا استراتيجيا بالغ الأهمية منذ مدة طويلة. وتواصل الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، تعزيز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي في منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام والدعم الميداني. وعلى سبيل متابعة تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، يعكف الكيانان على وضع إطار عمل مشترك لشراكة معززة في مجالي السلام والأمن، تهدف إلى زيادة الطابع المؤسسي للتعاون وتنظيم المشاورات وتقاسم المعلومات والتدريب المشترك على المستوى العملي. وتستند هذه الشراكة إلى نهج كلي في النظر إلى جميع مراحل دورة النزاع، وبخاصة الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل لمعالجة الجوانب الأخرى من التوصيات المتعلقة بالتعاون بينهما، بما في ذلك استمرار الاستعراض والتقييم المشتركين لآليات تمويل ودعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي أذن بها مجلس الأمن. وإنني أرحب بالقرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، والذي يحدد خطوات ملموسة نحو الاعتماد على الذات، وبخاصة فيما يتعلق بالميزانية التي يرصدها للسلام والأمن.

٣٣ - وتشمل شراكة السلام والأمن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التعاون على مستوى الاستراتيجيات والسياسات العامة والعمليات، بما في ذلك من خلال الحوار السياسي الرفيع المستوى، والحوار السياسي الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب، والاجتماعات نصف السنوية التي تعقدها اللجنة التوجيهية لإدارة الأزمات، والمشاورات بين مجلس الأمن واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي. وعلى وجه الخصوص، كثفت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عملهما المشترك في مجال منع نشوب النزاعات. وهي شراكة فريدة من نوعها من حيث نطاقها، حيث يجري نشر بعثات الاتحاد الأوروبي والبعثات السياسية الخاصة دعما لبعضها البعض، أو عقب بعضها البعض، في مختلف أجزاء من العالم.

٣٤ - ومع عمل العديد من البعثات السياسية الخاصة في أنحاء العالم العربي، يظل التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تعاونا بالغ الأهمية. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، عقدت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية اجتماع التعاون العام الثالث عشر بينهما، وهو الاجتماع الذي يُعقد كل سنتين. وأتاح الاجتماع للمنظمتين فرصة مناقشة مجالات التعاون الرئيسية، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، ومكافحة الإرهاب، والمساعدة الانتخابية، وحماية النساء والأطفال في النزاعات. واتفقت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على مواصلة تعزيز الشراكة بينهما بشأن مسائل السلام والاستقرار الدوليين وتوسيع نطاق ووتيرة المشاورات على جميع المستويات.

الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

٣٥ - شكلت استعراضات السلام والأمن عام ٢٠١٥ لحظة محورية بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكان استعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والدراسة العالمية بشأن تنفيذه من المعالم الهامة في تقييم التحديات القائمة، ومؤشرا على الطريق إلى الأمام. ونقلت الاستعراضات معا رسالة مشتركة قوية، مفادها إن مشاركة المرأة بصورة مباشرة وفعالة في عمليات السلام والحياة السياسية والمؤسسات العامة ونظم العدالة، واضطلاعها بدور قيادي فيها، هي من العوامل اللازمة لقيام مجتمعات تنعم بالسلام وتحقيق التنمية المستدامة.

٣٦ - ومن أجل الاستجابة لتطلعات الدول الأعضاء، اتخذت إدارة الشؤون السياسية عدة خطوات لتسريع التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالاستناد إلى الالتزامات الخمسة عشر التي تعهدت بها الإدارة. وكدليل على الأهمية التي توليها الإدارة لهذه الخطة، قرر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أن يعمل بنفسه كمنسق للمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إدارة الشؤون السياسية. وقد أدرجت أهداف المساواة بين

الجنسين ومقاييس الأداء في اتفاقي مع الممثلين الخاصين ورؤساء البعثات، مما يساعد على ضمان مساءلة كبار المسؤولين عن ترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات في الميدان.

٣٧ - ومن أجل تعزيز الهيكل الجنساني، وتعزيز الدعم الذي يمكن أن يقدمه لأنشطة إدارة الشؤون السياسية في الميدان، أنشأت الإدارة وحدة كاملة وقائمة بذاتها تعنى بالمسائل الجنسانية والسلام والأمن، ووضعت استراتيجية جنسانية على نطاق الإدارة تحدد الأولويات الرئيسية التي تتعلق بالأمور الجنسانية والمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتبين الاستراتيجية، التي تم التشاور بشأنها وتقاسمها مع جميع البعثات الميدانية، مجالات تركيز الإدارة على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهي: إدماج البعد الجنساني في منع نشوب النزاعات، وفي جهود مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال المساعدة الانتخابية، وبناء القدرات في مجال مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وتوسيع الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة المعنية لربط مسارات الوساطة وإشراك المجتمع المدني. وأود أن أعرب عن امتناني لموافقة الجمعية العامة، في حزيران/يونيه الماضي، على إنشاء وظيفة مستشار أقدم للشؤون الجنسانية في شعبة السياسات والوساطة، سيقوم بالإشراف على عمل هذه الوحدة.

٣٨ - وفي الميدان، تواصل إدارة الشؤون السياسية اتخاذ الخطوات اللازمة لترجمة التزاماتها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى واقع. ومنذ عام ٢٠١٤، تضمنت كافة تقاريري المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن البعثات السياسية الخاصة معلومات عن المرأة والسلام والأمن، ويوفر عدد متزايد من البعثات بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في تحليلاتها. وتواصل البعثات أيضا العمل على زيادة عدد النساء المشاركات في عمليات الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها.

٣٩ - ويوضح عمل مبعوثي الخاص لسوريا كيف يمكن النظر بشكل فعال لرؤى المرأة على طاولة السلام، وبخاصة في ضوء دعوته لتخصيص نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة في الوفود الرسمية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أنشأ المبعوث الخاص المجلس الاستشاري للمرأة السورية، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو أول هيئة من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة. وكان المجلس، الذي يضم ١٢ امرأة سورية من ممثلات المجتمع المدني، يلتقي يوميا تقريبا مع مكتب المبعوث الخاص خلال محادثات الفصائل السورية لتقديم التحليلات وإسداء المشورة بشأن المسائل الجنسانية، ولمناقشة المسائل الموضوعية. وفي ليبيا، تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تشجيع مشاركة المرأة في الحوار السياسي وفي عملية صياغة الدستور، بما في ذلك من خلال إطلاق مسار مستقل

للمرأة لكفالة التشاور بصورة منتظمة مع الناشطات، وتنظيم مؤتمر حضرته ٣٨ من الجماعات النسائية، وهو ما أدى إلى وضع خطة المرأة الليبية للسلام.

مرونة البعثات السياسية الخاصة

٤٠ - تتعلق واحدة من السمات الفريدة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة منذ سنوات المنظمة الأولى بمرونة تلك البعثات. فطوال تاريخ الأمم المتحدة، جرى نشر البعثات السياسية الخاصة في مختلف السياقات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والأمنية، كما تنوعت وظائفها إلى حد كبير، حيث تراوحت بين منع نشوب النزاعات أو تيسير اتفاقات السلام وبين المهام المتخصصة، مثل مساعدة الدول الأعضاء في ترسيم الحدود أو أنشطة نزع السلاح، فضلا عن مجموعة واسعة من أنشطة بناء السلام. وكان ظهور البعثات السياسية الخاصة استجابة لحاجة المنظمة إلى الاستجابة بمرونة لطائفة واسعة من الحالات التي تحتاج فيها الدول الأعضاء إلى الدعم.

٤١ - وتبين التجربة التاريخية للبعثات السياسية الخاصة أنه يمكن تكييف وصقل الأدوات المتاحة لها لتلبية الاحتياجات المحددة لحالة بعينها، وذلك تمشيا مع الولاية التي يُطلب إلى الأمم المتحدة تنفيذها وإنجازها. ويتجلى هذا التنوع في نماذج البعثات بوضوح من خلال مقارنة ولايات مختلف البعثات، مثل لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، وفريق الخبراء المعني بليبيا، والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والمعنية بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

٤٢ - ويتوافق هذا التنوع في نماذج البعثات توافقا وثيقا مع الدعوة التي وجهها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام إلى المنظمة لإنجاز بعثات مصممة بمرونة أكبر تكون ''متوافقة حقا''، وليست مجرد ''نماذج جاهزة''. ومن أمثلة ذلك إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا. فقد طلبت حكومة كولومبيا ومنظمة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من المنظمة الاضطلاع بدور محدد المعالم: وهو قيامها، باعتبارها العنصر الدولي في الآلية الثلاثية لرصد اتفاق السلام والتحقق منه، بدعم وقف إطلاق النار وتخلي الطّرفين نهائيا عن الأعمال العدائية وعن اللجوء إلى السلاح. وطلب الطرفان أيضا أن تعمل الأمم المتحدة بصورة مشتركة مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ضوء قيام الدول الأعضاء في الجماعة بتوفير مراقبين دوليين غير مسلحين يتولون مراقبة تنفيذ اتفاق السلام. ولإنجاز ذلك، يتعين على الأمم المتحدة وضع تصميم مرن ومبدع للبعثة

يستجيب لمطالب الطرفين وللاحتياجات المتطورة للحالة على أرض الواقع، ويكون على استعداد للانتشار في أول يوم بعد التوقيع على اتفاقات السلام.

٤٣ - والبعثة الموفدة إلى كولومبيا هي مجرد واحد من الأمثلة الأخيرة العديدة للطريقة التي توظف بها البعثات السياسية الخاصة المرونة في تصميمها من أجل تنفيذ ولاياتها بشكل أكثر فعالية. ففي ليبيا، ومنذ إجلاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تموز/يوليه ٢٠١٤، كان يتعين على البعثة باستمرار إعادة التفكير في طريقة عملها في ضوء الوضع الأمني على أرض الواقع. وساعد تقييم استراتيجي على تعديل هيكل البعثة، والسماح لها بالعمل من تونس حتى تتحسن الظروف على الأرض، في نفس الوقت الذي تدعم فيه تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وبعد تشكيل المجلس الرئاسي في طرابلس في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، شجع مجلس الأمن البعثة على إعادة تأسيس وجود دائم في ليبيا من خلال العودة بشكل متدرج، حسبما تسمح به الأوضاع السياسية والأمنية، لدعم الأجهزة المنشأة في الآونة الأخيرة. وسيتطلب إنجاز ذلك من البعثة أن تعيد تقييم الأوضاع على أرض الواقع، وكذلك تقييم صورة عملياتها، من أجل إنجاز ولايتها مع الحرص في الوقت ذاته على ضمان متطلبات الحد الأدنى من الأمن اللازم لعودة البعثة إلى طرابلس.

٤٤ - وبالمثل، في الجمهورية العربية السورية واليمن، كان بمقدور الأمم المتحدة بانتظام تعديل صورة البعثات السياسية الخاصة لتحسين الدعم المقدم للتقدم المحرز في المفاوضات. وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، طلب قرارا مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لسوريا أن يزيد من مستوى ونوع الدعم المقدم إلى الفريق الدولي لدعم سوريا. وبالإضافة إلى استعراض العناصر المتصلة بصورة البعثة، طلب المجلس من البعثة زيادة قدرتها على دعم مختلف الآليات المنشأة في سياق الفريق الدولي، مثل فرقة العمل المعنية بالوصول إلى المساعدات الإنسانية وفرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار.

٤٥ - وفي اليمن، تطلبت التطورات على أرض الواقع أيضا من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن تعديل هيكله وصورته من أجل دعم المبادرة التي طرحتها أطراف يمنية ودولية للوصول إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لعملية الانتقال السياسي عقب مؤتمر الحوار الوطني. وبناء على طلب من مجلس الأمن، قدمت خطة تبين كيفية دعم مكتب المبعوث الخاص للمرحلة التالية من عمله مع الأطراف، وبخاصة وضع خريطة طريق لتنفيذ الإجراءات الأمنية المؤقتة. وعلى وجه الخصوص، اقترحت نقل المكتب إلى عمَّان، وتعزيزه لإنجاز عدد من المهام، خصوصا فيما يتعلق بالمساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية إلى

الأطراف (انظر S/2016/488). وتتضمن خطتي التنفيذ المتدرج للدعم المقدم من الأمم المتحدة، وهو ما سيتوقف على التقدم المحرز في المحادثات الجارية في الكويت، وما سيعقبها من جولات، لإقرار السلام.

٤٦ - وتبين هذه الأمثلة كيف يمكن القيام بصورة منتظمة بتكييف ولايات البعثات السياسية الخاصة وهياكلها وصور عملياتها، وتوفيقها مع المتطلبات المحددة لكل حالة. ومع تطور النزاعات، سواء من حيث ديناميتها السياسية وأوضاعها الأمنية، يتعين على البعثات التكيف مع الحقائق على أرض الواقع إذا أريد لها أن تنجح في تنفيذ ولاياتها. وسأستمر في إجراء حوار منتظم مع مجلس الأمن والجمعية العامة، حسب الاقتضاء، من أجل ضمان تعديل الولايات وتكييفها مع الاحتياجات على أرض الواقع، والإلحاح على تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمالية التي تظل تزيد من مرونة نشر البعثات، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في تقريري عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام.

السلامة والأمن

٤٧ - ترتب على تدهور بيئة العمليات للبعثات السياسية الخاصة آثار كبيرة على أمنها بوجه عام، وعلى سلامة موظفي الأمم المتحدة. ومع تطور البعثات لتصبح واحدة من آليات الأمم المتحدة الأكثر استخداما لتقديم الدعم لتيسير اتفاقات السلام ودعم تنفيذها، ازداد نشرها في حالات شديدة الاضطراب، بما في ذلك في النزاعات العنيفة.

٤٨ - واليوم، يعمل قرابة ٩٠ في المائة من الموظفين في بعثات سياسية خاصة تنتشر في بلدان تشتد فيها حدة النزاعات. وفي عدد من بيئات العمليات، مثل أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وليبيا واليمن، تتعرض المنظمة لأعمال العنف، كهدف مباشر في بعض الأحيان، وبخاصة من جانب الجماعات المتطرفة. ومنذ الهجوم على فندق القناة في بغداد في عام ٢٠٠٣، ظل موظفو الأمم المتحدة ومبانيها مستهدفين من جانب هذه الجماعات في مختلف البيئات.

٤٩ - ونظرا للطبيعة المدنية للبعثات السياسية الخاصة، تمثل هذه السياقات تحديا متزايدا ومباشرا لقدرة المنظمة على ”البقاء والانجاز“. وخلافا لعمليات حفظ السلام، حيث يمكن تكريس وحدة داخل القوة لحماية البعثة وأفرادها، فإن البعثات السياسية الخاصة يجب أن تعتمد في حمايتها على الحكومة المضيفة في المقام الأول. وعند ضعف قدرة الحكومة أو غيابها، لا تملك البعثات السياسية الخاصة سوى أدوات محدودة لمعالجة أمنها. وفي كثير من الحالات، أدى ذلك إلى ضرورة إجلاء موظفي الأمم المتحدة عند تدهور الأوضاع الأمنية.

٥٠ - وأحد الآثار الهامة التي تترتب على تدهور الوضع الأمني للبعثات السياسية الخاصة يتمثل في أثره على إنجاز ولاية البعثة. ففي البيئات غير المستقرة، قد يؤدي ازدياد خطر الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة إلى نزوع وجود الأمم المتحدة إلى ما يسمى ”التخندق“ على أرض الواقع. وفي حين قد يكون من الضروري تشديد التدابير الأمنية، فإن ذلك قد يحد من مساحة التواصل والتفاعل المباشر مع المجتمعات المحلية، ويعيق بالتالي واحدة من أهم الشراكات التي تحتاج البعثة إلى إقامتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيئات المضطربة يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على ميزانيات البعثات. ففي هذه الحالات، يمكن أن تشكل التكاليف ذات الصلة بالأمن المتصلة بوجود البعثات واحدة من العناصر الرئيسية المكونة لميزانياتها.

٥١ - وقد استكشفت المنظمة، على مدى السنوات القليلة الماضية، عددا من الخيارات لضمان أمن البعثات السياسية الخاصة في الميدان، مثل نشر أفراد أمن مدنيين تابعين للأمم المتحدة، وزيادة التعاون مع الشركاء الإقليميين الذين قد يكون لهم أفراد عسكريون على أرض الواقع، واستخدام الشركات العسكرية الخاصة (شركات محلية في معظم الحالات)، على النحو الذي يبينه قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٦٧، ونشر وحدات حراسة يأذن بها مجلس الأمن. وتماشيا مع قرار الجمعية العامة ١٣٣/٦٩، تقوم البعثات السياسية الخاصة التي تعمل في بيئات تتسم بمستويات مخاطر أمنية متبقية عالية أو عالية جدا، جنبا إلى جنب مع الأفرقة القطرية المعنية، بتنفيذ إطار الأهمية الحيوية للبرنامج، الذي يتيح اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مقبولية المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة.

٥٢ - ومن أجل تبسيط الموارد وتحسين التماسك بين المساءلة والتسلسل القيادي، تشجع الأمانة العامة مشروعا للاندماج. وشرعت إدارة شؤون السلامة والأمن في برنامج كبير لدمج جميع موظفي الأمن التابعين للأمانة العامة تحت قيادة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، بدعم كامل من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (انظر A/70/383، وقرار الجمعية العامة ١٠٤/٧٠). ويهدف المشروع إلى إيجاد إدارة واحدة تكون مسؤولة عن جميع ترتيبات وخدمات الأمن والسلامة وتتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، لتوفير خدمات جيدة ومرنة لجميع عملاء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، في المقر وفي الميدان، بسلسلة فعالة واحدة من السلطة الإدارية والمسؤولية والمساءلة. وسيكون الاندماج مفيدا للبعثات السياسية الخاصة لأنه سيؤدي إلى تحسين تقديم الخدمات الأمنية، وزيادة فاعلية استخدام الموارد الأمنية، وزيادة كفاءة أفراد الأمن المهنية ومعارفهم ومهاراتهم وخبراتهم. ويتسم هذا النهج بأهمية بالغة في ضوء البيئة الأمنية المتغيرة والحاجة إلى قدرات للاستجابة الأمنية تتسم بمزيد من المرونة وخفة الحركة والقوة.

التوزيع الجغرافي وتمثيل الجنسين

٥٣ - يتمثل واحد من التزاماتي الأساسية كأمين عام في ضمان أن يكون لدى الأمم المتحدة موظفون يعكسون تنوع عضويتها، فضلا عن حضورها العالمي. ولقد سعيت، سواء في المقر أو في الميدان، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة، إلى تعزيز التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين بين موظفينا، وخاصة عند اتخاذ قرارات الاختيار لتعيينات القيادات العليا. وفي هذا الصدد، تُبذل جهود لتحقيق قدر أكبر من التخطيط لتعاقب القيادات وزيادة المرونة في عملية التعيينات الميدانية، بما في ذلك من خلال الاحتفاظ بقاعدة بيانات للقيادات تضم لمحات عن المرشحين المحتملين لمناصب القيادات العليا. وتنمو قاعدة البيانات ويجري تحديثها باستمرار من خلال التواصل الموجه، مع التركيز بشكل خاص على الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا في البعثات الميدانية.

٥٤ - وسوف تستمر الجهود المبذولة لجعل موظفي البعثات السياسية الخاصة أكثر تمثيلا لعضوية الأمم المتحدة. وفي أواخر عام ٢٠١٥، كان توزيع ١ ٠٥٣ من الموظفين الدوليين العاملين في البعثات السياسية الخاصة التي تديرها إدارة الدعم الميداني على النحو التالي: ٢٥,٤ في المائة من المجموعة الأفريقية، و ٢٤,٣ في المائة من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ١٢,٧ في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و ٤,٩ في المائة من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٣٢,٧ في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. أما توزيع الـ ١ ٧٧٠ موظفا المعينين محليا العاملين في البعثات السياسية الخاصة التي تديرها الإدارة، فكان على النحو التالي: ١٣,٥ في المائة من المجموعة الأفريقية، و ٨٥,٤ في المائة من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٠,١ في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و ١ في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

٥٥ - ويظل تحسين تمثيل المرأة في جميع أنحاء المنظمة، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة في الميدان، أولوية من أولوياتي المستمرة منذ زمن بعيد. وبينما كان هناك اتجاه إيجابي بوجه عام في هذا الصدد منذ عام ٢٠٠٦، بما في ذلك في المناصب القيادية العليا، فإن التقدم المحرز لا يزال غير كافٍ. وفي أواخر عام ٢٠١٥، لم تكن النساء تشكل سوى ٢٨,١ في المائة فقط من الموظفين المعينين دوليا، و ١٣,١ في المائة من الموظفين المعينين محليا، ممن يخدمون في البعثات السياسية الخاصة، بما يبين الحاجة لبذل جهود متواصلة من أجل تحسين تمثيل المرأة. وإنني ملتزم بالاستمرار في البحث عن الكفاءات النسائية المناسبة وتعيينهن في مناصب رؤساء ونواب رؤساء البعثات الميدانية حتى نهاية فترة ولايتي، وإنني على ثقة من أن ذلك سيظل هدفا مهما لمن يخلفني في منصبي. وبالإضافة إلى تعيين النساء، فإن من الأهمية

بمكان أن يتم تمكين الجيل القادم من القادة، من الرجال والنساء على حد سواء، تمكينا تاما للاضطلاع بمهامهم، وأن تُولى الأولوية للمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهذا هو السبب في أن جهود التدريب، مثل الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى بشأن المساواة بين الجنسين وعمليات الوساطة الشاملة، ستظل تتسم بأهمية أساسية في زيادة عدد النساء في المناصب القيادية العليا وفي بلوغ أهداف خطة المرأة والسلام والأمن.

الشفافية والمساءلة

٥٦ - خلال الاثني عشر شهرا الماضية، واصلت الأمانة العامة اتخاذ خطوات هامة لتحسين الشفافية وتبادل المعلومات بشأن البعثات السياسية الخاصة. ويظل الحوار التفاعلي مع الدول الأعضاء وسيلة هامة لتبادل وجهات النظر حول مسائل محددة تتعلق بالسياسات العامة. وبالإضافة إلى الحوار التفاعلي، تواصل الأمانة العامة، على مدى الثمانية عشر شهرا الماضية على وجه الخصوص، التفاعل مع الأعضاء في عدد من المحافل المختلفة في سياق استعراضات السلام والأمن الثلاثة.

٥٧ - وكانت واحدة من أهم المبادرات في هذا الصدد تتمثل في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي نظمها رئيس الجمعية العامة يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن السلام والأمن. وأتاحت هذه المناسبة فرصة فريدة للاستفادة من الاتجاهات المشتركة وأوجه التآزر بين الاستعراضات الثلاثة، واستكشاف ارتباطاتها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وباتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتؤكد الاستنتاجات والملاحظات التي أبداها رئيس الجمعية العامة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ كذلك على الأهمية الكبيرة التي توليها الدول الأعضاء لمنع نشوب النزاعات. وكان هناك تسليم عام بأن التحديات التي تواجهها المنظمة تستلزم من الأمم المتحدة أن تؤكد باستمرار على مهامها الدبلوماسية والوقائية، وأن تسعى إلى بناء شراكات جديدة على الصعيدين السياسي والعملي، وأن تستكشف آليات فعالة لتنفيذ الولايات. وقد شاركت إدارة الشؤون السياسية في عدد من المناسبات الجانبية خلال المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى، وتبادلت الدروس المستفادة من البعثات السياسية الخاصة في مجالات مثل منع نشوب النزاعات، وبناء الشراكات الإقليمية، ودور المرأة، والوساطة.

٥٨ - وكان واحد من المجالات الرئيسية لتوصيات استعراض عمليات السلام يتمثل في الحاجة إلى دعم ميداني لجميع عمليات السلام يخضع للمساءلة ويتسم بالمرونة ويحقق فعالية التكلفة، بما في ذلك الدعم المقدم للبعثات السياسية الخاصة. وفي تقريري عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، طرحت خطة شاملة لجعل نظم المنظمة أكثر توجها نحو

الميدان، وأكثر استجابة للاحتياجات الحيوية للبعثات على أرض الواقع. ويتمحور هذا النقاش حول الحاجة إلى تمكين البعثات الميدانية عن طريق مواءمة المساءلة عن النتائج مع سلطة اتخاذ القرارات.

٥٩ - وقد اكتمل تنفيذ معظم هذه التوصيات، أو يجري تنفيذها. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، وُضعت تدابير إدارية دائمة تتيح زيادة كفاءة الاستجابة للأزمات وبدء البعثات. وتم بالفعل تطبيق هذه التدابير بنجاح لنشر بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا. وبقيادة إداريتي الشؤون الإدارية والدعم الميداني، شرعت المنظمة في استعراض العمليات الرئيسية التي قد تعيق مرونة وكفاءة الدعم الميداني، ومعالجة طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك الموارد البشرية، وتخطيط المشتريات وعمليات الشراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع الميزانية.

خامسا - الملاحظات

٦٠ - هذا هو التقرير الأخير الذي أقدمه خلال فترة ولايتي بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. ويشرفني أنني قد أشرفت على استمرار تعزيز التفاعلات بين الدول الأعضاء والأمانة العامة بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة البعثات السياسية الخاصة. وتظل هذه البعثات تمثل عنصرا رئيسيا من الأدوات المتاحة لمجلس الأمن والجمعية العامة لمنع نشوب النزاعات وحلها، وللحفاظ على السلام. ويتجلى ذلك في الأعمال الناجحة التي قامت بها البعثات التي توقفت خلال فترة ولايتي، مثل بعثة الأمم المتحدة في نيبال، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، وفريق الخبراء المعني بليبريا. وفي حين لا أزال اشعر بخيبة أمل من أن بعض التحديات التي تواجه البعثات السياسية الخاصة لم تجد حلاً بعد، مثل مسألة ترتيبات التمويل والدعم، فإنني على ثقة من أن الدول الأعضاء ككل تدرك القيمة الكبيرة لعمل هذه البعثات في الميدان.

٦١ - وعلى مدار الثمانية عشر شهرا الماضية، شهدنا عددا من الإصلاحات التي يمكن أن تغير الطريقة التي تعمل بها المنظمة في المستقبل. فاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واستعراض عمليات السلام، والقرارات الجديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الحفاظ على السلام، تشكل جميعها خطة جماعية جديدة تربط بشكل وثيق بين عملنا في مجالات السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وللمضي قدما، ستشكل البعثات السياسية الخاصة أدوات بالغة الأهمية للنهوض بهذه الخطة. فهي مناسبة بشكل جيد لتحويل

الالتزامات المجردة المعلنة في نيويورك إلى إجراءات ملموسة تغير حياة ومعيشة الناس الذين تخدمهم في الميدان. ولبلوغ هذا الهدف، فإنها ستظل تتطلب التزاما سياسيا وماليا مستمرا من الدول الأعضاء.

المرفق

بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة (في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦)

المبعوثون الخاصون

١ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

٢ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

٣ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار

٤ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

٥ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان

٦ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

٧ - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

٨ - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن

٩ - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١٠ - ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

١١ - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي

أفرقة الجزاءات وأفرقة الرصد

١٢ - فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

١٣ - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤ - فريق الخبراء المعني بالسودان

١٥ - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٦ - فريق الخبراء المعني بليبيا

١٧ - لجنة الخبراء المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى

١٨ - فريق الخبراء المعني باليمن

١٩ - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

٢٠ - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب القرارين ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات

٢١ - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)

٢٢ - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

٢٣ - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

البعثات الميدانية

٢٤ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

٢٥ - مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط[أ]

٢٦ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

٢٧ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

٢٨ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٢٩ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٣٠ - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

٣١ - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٣٢ - مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي[ب]

٣٣ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

٣٤ - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٣٥ - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٣٦ - بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا

(أ) ممول من الميزانية العادية ولكنه لا يدخل فعليا ضمن فئة البعثات السياسية الخاصة في الميزانية.

(ب) ممول جزئيا من الميزانية العادية ولكنه لا يدخل فعليا ضمن فئة البعثات السياسية الخاصة في الميزانية.